الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2022/L.14

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: Limited
15 June 2022
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة السادسة والخمسون

بون، 6–16 حزيران/يونيه 2022

البند 19 من جدول الأعمال

الترتيبات الخاصة بالاجتماعات الحكومية الدولية

الترتيبات الخاصة بالاجتماعات الحكومية الدولية

مشروع استنتاجات مقترح من الرئاسة

1- أحاطت الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) علماً بالوثيقة المتعلقة بترتيبات الاجتماعات الحكومية الدولية[1].

2- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً مع التقدير بالأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها حكومة مصر لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيُعقد في شرم الشيخ في الفترة من 6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي سيشمل الدورة السابعة والعرشين لمؤتمر الأطراف والدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر أطراف كيوتو) والدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (مؤتمر أطراف باريس).

3- وأشارت هيئة التنفيذ أيضاً إلى أن حكومة مصر ستدعو رؤساء الدول والحكومات لحضور قمة ستعقد في الفترة من 7 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

4- ودعت هيئة التنفيذ الرئاسة المقبلة للدورة 27 لمؤتمر الأطراف، والدورة 17 لمؤتمر/اجتماع أطراف كيوتو، والدورة 4 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس إلى أن تستكمل، بالتشاور مع الأمانة والمكتب، تفاصيل ترتيبات المؤتمر وإطلاع الأطراف على ما يستجد.

5- وطلبت هيئة التنفيذ إلى الأمانة أن تحيط علماً بالآراء التي تعرب عنها الأطراف بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في جداول الأعمال المؤقتة للدورة 27 لمؤتمر الأطراف، والدورة 17 لمؤتمر/اجتماع أطراف كيوتو، والدورة 4 لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس.

6- وشددت هيئة التنفيذ على أهمية الانفتاح والشفافية والشمول، والتقيّد بالإجراءات المتّبعة في صنع القرار لدى وضع الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر.

(1) FCCC/SBI/2022/5.

الرجاء إعادة الاستعمال

7- ورحبت هيئة التنفيذ بالجهود المتواصلة التي تبذلها الرئاسة والرئاسة المقبلة ورؤساء الهيئات الفرعية لضمان الكفاءة والتنسيق والاتساق والإدارة والإجراءات القانونية الواجبة عند النظر في المسائل قيد المناقشة.

8- وأكدت هيئة التنفيذ ضرورة ضمان الفعالية في تنظيم الوقت خلال المؤتمر وطلبت إلى رؤساء الهيئات أن يواصلوا، بدعم من الأمانة، تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، مع ملاحظة التحسينات التي طرأت خلال الدورات الماضية.

9- ودعت هيئة التنفيذ الأمانة إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي يلقي الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود بيانات وطنية موجزة خلال الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر يوصى بألا تتجاوز مدتها ثلاث دقائق ولكي يدلي ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ببيانات يوصى بألا تتجاوز مدتها دقيقتين. وشجعت هيئة التنفيذ الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن تبقي في حدود الفترات الزمنية المخصصة لكل منها.

10- وأشارت هيئة التنفيذ إلى أن رئيس الدورة 29 لمؤتمر الأطراف سيكون من مجموعة دول أوروبا الشرقية، عملاً بالممارسة المتبعة فيما يخص التناوب بين المجموعات الإقليمية. وشجعت هيئة التنفيذ مجموعة دول أوروبا الشرقية على تقديم عرض لاستضافة الدورة 29 لمؤتمر الأطراف في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه الدورة 28 لمؤتمر الأطراف من أجل تيسير التخطيط في الوقت المناسب.

11- وأشارت هيئة التنفيذ أيضاً إلى أن رئيس الدورة 30 لمؤتمر الأطراف سيكون من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشجعت هيئة التنفيذ دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الشروع في مشاوراتها بهدف اتخاذ قرار مبكر بشأن اقتراح دولة مضيفة للدورة 30 لمؤتمر الأطراف.

12- وأكدت هيئة التنفيذ أن التحديد المبكر للبلد المضيف يقلل إلى أدنى حد من المخاطر اللوجستية والمالية ويمكّن الأمانة من إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في الوقت المناسب.

13- وأوصت هيئة التنفيذ بالمواعيد التالية لفترات انعقاد الدورات في عام 2025 لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته 27:

(أ) فترة الدورات الأولى: من الاثنين 16 حزيران/يونيه إلى الخميس 26 حزيران/يونيه؛

(ب) فترة الدورات الثانية: من الاثنين 10 تشرين الثاني/نوفمبر إلى الجمعة 21 تشرين الثاني/نوفمبر.

14- وشجعت هيئة التنفيذ الأمانة والبلدان المستضيفة للدورات المقبلة للهيئات الإدارية على مراعاة الترتيبات اللوجستية التي من شأنها أن تيسر المشاركة الشاملة والفعالة لجميع الأطراف والمنظمات المراقبة.

15- ولاحظت هيئة التنفيذ أهمية ضمان المشاركة الكاملة لجميع الأطراف، فضلاً عن المنظمات المراقبة، في دورات الهيئات الإدارية والفرعية، وأكدت ضرورة أن تعمل الدول المستضيفة للدورات المقبلة، والحكومة المضيفة للأمانة، على إصدار التأشيرات في الوقت المناسب، وإيجاد أماكن الإقامة بأسعار معقولة، وتيسير الوصول إلى مكان المؤتمرات وقاعات الاجتماعات.

16- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً بالتقارير المقدمة من الأطراف والمنظمات المراقبة بشأن النهج والمبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل زيادة الطموح وتعزيز التنفيذ، ودعت الأطراف والمنظمات المراقبة إلى تقديم مزيد من الآراء بشأن هذه المسألة بحلول 28 شباط/فبراير 2023.

17- وطلبت هيئة التنفيذ إلى الأمانة أن تعد لهيئة التنفيذ في دورتها 58 تقريراً تجميعياً عن هذه التقارير.

18- وطلبت هيئة التنفيذ أيضاً إلى الأمانة أن تعد ورقة معلومات عما يلي:

(أ) معلومات عن الدورات السابقة، بما في ذلك عدد بنود جدول الأعمال، وعدد الطلبات المتعلقة ببنود جديدة من جدول الأعمال، وعدد الميسرين المطلوبين، وعدد المشاركين، وحجم المكان وسعته، وحجم قاعات الاجتماعات وعددها؛

(ب) معلومات عن التوزيع الإقليمي للمنظمات المراقبة المقبولة والمعتمدة مع مرور الوقت.

19- واتفقت هيئة التنفيذ على مواصلة نظرها في كفاءة عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل زيادة الطموح وتعزيز التنفيذ في الدورة 58 لهيئة التنفيذ، مع مراعاة التقرير التجميعي وورقة المعلومات المشار إليهما في الفقرتين 17 و18 على التوالي.

20- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً بالتبادل الثري للآراء بين الأطراف والمنظمات المراقبة وبمجموعة الخيارات التي اقترحتها في الدورة بشأن زيادة الكفاءة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك:

(أ) تبسيط جداول أعمال الهيئات الإدارية والفرعية؛

(ب) إنفاذ الإدارة الفعالة للوقت في الاجتماعات؛

(ج) ضمان توافر الوثائق الرسمية في الوقت المناسب مع ملاحظة أهمية توفير الوقت الكافي للمجموعات لتنسيق الإسهامات الوجيهة في هذه الوثائق؛

(د) التشجيع على اعتماد مؤتمر الأطراف للنظام الداخلي.

21- وأكدت هيئة التنفيذ من جديد قيمة المساهمات الواردة من المنظمات المراقبة من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، مع الإقرار بأن هذه المشاركة ستجري وفقاً لقواعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإجراءاتها وممارساتها المعمول بها.

22- وبروح تعزيز الانفتاح والشفافية والشمولية، مع احترام مشروع النظام الداخلي الجاري تطبيقه والطابع الذي تحركه الأطراف لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، رحبت هيئة التنفيذ بالجهود المتواصلة التي تبذلها الرئاستان لمؤتمر الأطراف 26 و27 ورئاسات الهيئات الفرعية والمنشأة والأمانة لتعزيز مشاركة المنظمات المراقبة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وشجعتها على مواصلة تنفيذ الاستنتاجات المتعلقة بمشاركة المراقبين.

23- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً بتقرير فترة السنتين[2] الذي أعدته الأمانة والذي يتضمن معلومات عن مشاركة المنظمات المراقبة في العملية الحكومية الدولية في الفترة 2020-2021.

24- وأقرت هيئة التنفيذ بالزيادة الكبيرة في عدد المنظمات المقبولة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بصفة مراقب مع مرور الوقت، وأحاطت علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة عن عملية قبول المنظمات المراقبة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3].

(2) FCCC/SBI/2022/5.

(3) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2020/INF.8.

25- وأكدت هيئة التنفيذ الحاجة الملحة إلى حلول لتحسين تمثيل المنظمات المراقبة من البلدان النامية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[4]، وأشارت إلى تشجيعها للرئاسات المقبلة لمؤتمر الأطراف على استكشاف سبل زيادة مشاركة المنظمات المراقبة، بما في ذلك منظمات الشباب والمنظمات المنتمية إلى البلدان النامية[5].

26- وطلبت هيئة التنفيذ إلى الأمانة أن تواصل استخدام التكنولوجيا لتيسير مشاركة المنظمات المراقبة في الاجتماعات عن بعد، مع ملاحظة أن المشاركة عن بعد تنطوي على تحديات.

27- وأحاطت هيئة التنفيذ علماً بالآثار المقدرة في الميزانية التي ستترتب على الأنشطة المقرر أن تضطلع بها الأمانة والمشار إليها في الفقرات 17 و18 و22 أعلاه.

28- وطلبت إلى الأمانة أن تضطلع بالإجراءات المطلوبة في هذه الاستنتاجات رهناً بتوافر الموارد المالية.

(4) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2021/16، الفقرة 111.

(5) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2021/16، الفقرة 114(ب)'2'.